و٣١ انهم لم يثبتوا عذاب القبر قلت وفى شرح المقاصد قال بعض المتاخرين منهم حكى انكار ذلك عن
عن ضرار بن عمرو وانما نسب الى المعتزلة وهم براء منه لمخالطة ضرار اياهم وتبعه قوم من السفهاء المعاندين
للحق قلت كتب الكلام لمشايخ اهل السنة سيما كتب الماتريدية مشحونة بالنقل عن جمهور المعتزلة
انهم انكروا عذاب القبر ولعل مولانا لما راى بعضا من اهل الاعتزال مثل الزمخشري وغيره ... عذاب
القبر فظن انه مذهب لجمهورهم وفى حاشية الكشاف ان المص ممن اثبت عذاب القبر و٣٢
ان الملائكة افضل من البشر و٣٣ ان الاعمال داخلة فى حقيقة الايمان جزء من كوامر حتى
يلزم من عدمها عدمه و٣٤ وقبول التوبة واجب على الله تعالى قلت وفى شرح المقاصد واما قبول
التوبة فلا يجب عندنا اذ لا وجوب على الله تعالى وهل يثبت سمعا وعقلا قال امام الحرمين نعم
نعم بدليل ظني اذ لم يثبت فى ذلك نص قاطع لا يحتمل التاويل انتهى وفى هذا التقرير اختلال لان
نظم التقرير ان ضمير يثبت فى قوله وهل يثبت راجع الى الوجوب وهو مخالف لسياق الكلام وسياقه
ولم يدع من مشايخ اهل السنة اطلاق الوجوب على الله تعالى لا سمعا ولا عقلا سيما من الاشعرية
وبعد التسليم لا يصح قوله اذ لم يثبت فى ذلك نص قاطع لا يحتمل التاويل اذ بعد اعترافه بعدم ثبوت
دليل سمعي يفيد القطع لوجوب قبول التوبة على الله كيف يثبت الوجوب المذكور لان المراد بوجوب
الفعل على الله تعالى عند القائل انه تعالى يفعله قطعا وجزما لا ظنا ولا تخمينا و٣٥ ان نسخ الشيء قبل
تمكنه من فعله لا يجوز و٣٦ ان القياس مثبت لا مظهر و٣٧ ان المعدومات حال عدمها
متقررة ثابتة وان لم تكن موجودة قلت قال المحقق ابن همام فى المسايرة وعندى يجب حمل
قول المعتزلة بثبوت الجواهر فى العدم على معنى الثبوت والتقرر العلمي اذ يبعد من العقلاء ذوى
الخوض فى دقايق الكلام بما لا معنى له وقال شارحه فى هذا المقام ان المعتزلة يقولون
المعدوم شيء وثابت فاذا عدم الموجود بقى ذات المخصوصة فامكن لذلك ان يعاد وقولهم المعدوم
ثابت اذ لم يحمل على ما قال المص لم يتحصل له معنى ولا يتجه له وجه يحمل عليه اذ ليس للثبوت معنى
الا الوجود والتحقق ولو قيل المعدوم موجود لكان كلاما متناقضا لا يصدر عن عاقل انتهى

وفى

وفى كلام الماتن وهذا الشرح نظر اما فى الماتن فلان الكتب مشحونة بالنقل عنهم انهم يقولون المعدومات
ثابتة متقررة فى الخارج وان لم تكن موجودة فيه وان بين التقرر والثبوت مرادفة وليس بينهما وبين
الموجود عندهم مرادفة فتوجيه كلامهم بالتقرر العلمي توجيه بما لا يرضى به صاحبه وكذا بل على انهم لم يريدوا
ذلك ان المعدوم الممتنع الوجود ويسمونه المنفى ليس بشيء عندهم مع انه مما تعلق به العلم وله الثبوت
العلمي فلو كان الشيئية عندهم التقرر العلمي لما فرقوا بين المعدوم الممكن والممتنع قال فى الاعتماد جمهور المعتزلة
وان جعلوا المعدوم شيئا فلم يجعلوا المستحيل شيئا مع انه معلوم انتهى واما فى الشرح فلان قوله
اذ ليس للثبوت معنى الا الوجود والتحقق غير مرضي حيث ان الثبوت والوجود ليسا بمترادفين بل
الثبوت اعم من الوجود عندهم وان اراد ليس للثبوت معنى غير الوجود عند الحكيم والاشاعرة فمسلم
لكن لا يفيد وان اراد عند المعتزلة فمم لما سمعت وان اراد انه كذلك بالبداهة ففيه ممنوع لما انه دعوى
البداهة فى محل النزاع فظهر جزازة قوله ولو قيل المعدوم موجود لكان كلاما متناقضا لا يصدر عن
قائل حيث انه لم يقل به احد ولا لزم من كلام احد كما تحققت والله اعلم فاذا علمت مقالة المعتزلة
ان المعدوم الممكن ثابت فى الخارج وان لم يكن فيه ينكشف لك قولهم ان الجهل مماثل للعلم والعلم مماثل للجهل
بمعنى انهما متحدان ذاتا وحقيقة فانمثل لك مثالا اولا حتى يتضح لك مقصودهم ومما زعموا ان السواد
مثلا حال كونه معدوما ايضا لانه ثابت فى الخارج عندهم فليس الفرق بين السواد المعدوم فى الخارج
وبين هذا السواد اذا كان موجودا فى الخارج الا بان احدهما متصف بالوجود الخارجي والاخر بالعدم الخارجي
مع ثبوته فعلم هذا السواد الحاصل ذلك العلم سواء كان من مقولة الاضافة او من مقولة الفعل او الانفعال
او الكيف مماثل لهذا العلم قبل حصوله فى محله وهو قبل حصوله فى محله معدوم فى الخارج الا انه ثابت فيه
فعبر عنه فى هذه الحال بالجهل والا فهو علم فى ذاته وحقيقته فليس ثبوته فى الخارج وكونه اضافة او فعلا
او انفعالا او كيفا وعرضا ناشئا من حصوله فى محله بل هو عرض وكيف وفعل او انفعال او اضافة قبل حصوله
فى محله ايضا فهو علم ايضا فى ذاته غايته انه يعبر عنه فى هذه الحالة باسم الجهل كما يعبر عنه فى حالة حصوله
بلفظ العلم فليس التخالف فى الاسم ههنا من التخالف فى الذات والحقيقة كالجوهر قبل تحققه فى الخارج

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)